## برامج التعليم غير النظامي في وزارة التربية والتعليم

لقد حظي التعليم في الأردن بتضـافر جهود المؤسـسـات الحكومية والخاصـة كافة لتحقيق الإسـهام الأكبر للتعليم غير النظامي في جعل الفرص التعليمية والتثقيفية المتاحة فرصًـا تواكب المتغيرات الاجتماعية، وتدرك آثارها السـلبية في الشـباب، وتسـهم في جعل الشـباب قادرًا على أن يعمل بجدّ ويؤثر في النسـيج الاجتماعي من خلال امتلاكه واكتسـابه المعارف والمهارات والقدرات الفكرية الملائمة لتلبية احتياجاته، والتي تشـمل: الشـعور بالأمن والأمان، واسـتكشـاف القيم الروحية والدينية في الحياة، وتحديد نقطة انطلاق آمنة له ترتكز على القيم وإدراك الذات والثقة بالنفس، ومواكبة المتغيرات، مما يتطلب قدرًا من المرونة والقدرة على التكيف والتحرك، والإلمام بنواحي التقدم التكنولوجي والتقنية الحديثة، ومقاومة الانعزال بتنمية الشـعور بالانتماء والهوية وباكتسـاب القبول والاعتراف بالذات، واكتسـاب الشـعور بالنفع والإفادة، وذلك بالإسهام في تنمية المجتمع المحلي بشكل خاص والمجتمع الأكبر بشكل عام، والإقرار بقيمة التعاون والعمل الجماعي.

**التعليم غير النظامي**

إن المفهوم العام للتعليم غير النظامي يشير إلى الأنشطة التعليمية المستمرة والمنظمة ذات المدد مختلفة الأطوال، والتي لا ينطبق عليها تعريف التعليم المنظم لأشخاص من مختلف الأعمار، ومن الممكن أن يتم تنفيذ هذا التعليم داخل المؤسسات التعليمية أو خارج نفوذها التقليدي، للحصول على أمر لاستدراك متطلبات تعلُّمية تحظى بالاعتراف والمشروعية، وفق تسهيلات معينة تخفف من حدة التشريعات الصارمة، وذلك من حيث:

١. الدوام الحر.
٢. تكثيف المناهج والمقررات والمتطلبات وتيسيرها.
٣. صرف النظر عن الحد الأعلى والأدنى للعمر.
٤. اختصار الوقت اللازم لإنجاز المتطلبات أو المستويات.
٥. إمكانية مزاولة الدارس أنشطة عملية أو حياتية إلى جانب الانضمام لمثل هذه البرامج.

ويعرف التعليم غير النظامي في الأردن على أنه: "كل نشاط تربوي منهجي منظم أو أي تدريب مهني يتم خارج النظام التعليمي النمطي، ويقوم على مراعاة ظروف الدارسين وعقلياتهم وطموحاتهم وقدراتهم الخاصة، بهدف تنمية قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم، وتعزيز مؤهلاتهم التي سوف تؤثر ايجابيًا في سلوكهم وتسهم في رخائهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتسمح لهم بأن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع. وهو تعليم يتم بصورة منظمة ومقصودة وفي فترة زمنية مرسومة، ويكون عادة رديفًا ومساندًا وموازيًا للتعليم النظامي ومعالجًا لمفرزاته وسلبياته، كما أنه يربط التعليم بالعمل المنتج، ويعدّ جزءًا لا يتجزأ من برامج التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة".

وتتكون برامج التعليم غير النظامي وتعليم الكبار في وزارة التربية والتعليم من البرامج التالية:

**أولاً: برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية**

يُعدُّ الأردن واحدًا من البلدان التي قطعت شوطًا كبيرًا في مكافحة الأمية، وذلك إيماناً منه بحق التعليم للجميع حقاً أصيلاً كفله الدستور الأردني، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام الجميع بوصفه مرتكزاً أساسياً في قانون التربية والتعليم، ويتعتبر برنامج محو الأمية من أكبر البرامج التعليمية التي تقدم للكبار بحكم أنه يشمل القاعدة الأساسية ويشكل اللبنة الأولى لأي نوع من أنواع التعليم أو التدريب ، إذ بدون امتلاك المهارات الأساسية لا يستطيع الأمي مواصلة دراسته أو تدربه ، ويستمد هذا البرنامج فلسفته وأهدافه من فلسفة وأهداف التربية في الأردن كما يستمد مشروعية العمل به من جميع المراتب التشريعية بدءا بالدستور ومروراً بقانون التربية وانتهاءً بالأنظمة والتعليمات ، حيث يقدم البرنامج لملتحقيه الكتب والقرطاسية وبعض الحوافز مجاناً.

يقسم هذا البرنامج من حيث المستوى التعليمي إلى مرحلتين : الأولى تسمى مرحلة المبتدئين، ومدة الدراسة فيها (١٦) شهراً أو عامين دراسيين يمنح المتخرج منها شهادة دراسية تعادل شهادة الصف الرابع الأساسي ، والثانية تسمى مرحلة المتابعين ، ومدة الدراسة فيها (١٦) شهراً أو عامين دراسيين يمنح المتخرج منها شهادة تعادل شهادة الصف السادس الأساسي. وتبلغ نسبة الأمية للعام ٢٠١٦ (٦,٨%) كما بلغ عدد مراكز محو الأمية للعام ٢٠١٦/٢٠١٧ ٩٨ مركزا التحق بها ما يصل الى ١٣٣٠ دارس.

**ثانيًا: برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين**

كان لشراكة وزارة التربية والتعليم مع مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط منذ العام ٢٠٠٣ إسهامٌ كبيرٌ في مجال توفير الفرص التعليمية للطلبة المتسربين وتقديم العون لهم من خلال تصميم وبناء وتفعيل برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، بما يحقق إعادة دمجهم مع فئات المجتمع الأخرى، وتأهيلهم علميًا وأخلاقيًا ومهنيًا للانخراط بشكل إيجابي في مجتمعهم، وإيجاد فرص تعليمية تعويضية تشغيلية متاحة لهم.

وخلال الأعوام من ٢٠٠٣– ٢٠٠٥ عملت الوزارة مع شركائها على استكمال تطوير الأدوات اللازمة للبرنامج من مواد قرائية ومواد تدريبية، وتدريب معلمين مؤهلين للعمل كميسّرين في المراكز التعليمية.

ويسعى البرنامج إلى إكساب الطلبة المتسربين من المدارس ضمن الفئة العمرية من (١٣–١٨) سنة للذكور و(١٣–٢٠) سنة للإناث مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات، وتأكيد على حقوقهم التعليمية المهملة وتطوير نضجهم المهني بإعادة تدريبهم وتأهيلهم وفق معايير تؤهلهم للالتحاق بمؤسسة التدريب المهني. وقد بلغ عدد مراكز البرنامج (١٢٠) يلتحق حاليا بها ما يزيد عن ٤٠٠٠ دارس ودارسة

**ثالثًا: برنامج الدارسين غير النظاميين (الدراسات المنزلية)**

حرصًا من وزارة التربية والتعليم على إتاحة الفرص التعليمية للطلبة المنقطعين عن الدراسة والطلبة الذين تحول ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية دون إكمال مسيرتهم التعليمية، وتوفير الفرص التعليمية التي تناسب وضعهم المهني، وإيمانًا من الوزارة بضرورة إكمال هذه الفئة دراستها العلمية والتحاقها ببرنامج أكاديمي يلبي احتياجاتها، فقد جاء هذا البرنامج ملبيًا للحاجة، وقد بدأت الوزارة العمل به من مطلع العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩، ويختلف هذا البرنامج عن غيره لأن الذي يلتحق به يثقف نفسه ذاتيًا في المنهاج المقرر لطلبة الصف الذي يناسبه، ولكنه غير مكلَّف بالانتظام في الدوام المدرسي، وغير خاضع للتعليمات الخاصة بطلبة المدارس، ويستطيع التقدم لامتحان نهاية كل فصل دراسي في المدرسة التي يرغب فيها، ومصوّغات تطبيق هذا البرنامج ويهدف هذا البرنامج إلى تطبيق مفهوم التربية المستدامة والتعلم الذاتي، بالسماح للأشخاص الذين تركوا الدراسة النظامية بتقديم الامتحانات الفصلية في المدارس الحكومية مع طلبتها النظاميين في نهاية كل فصل دراسي، وإذا ما اجتاز أحدهم الامتحان بنجاح يرفع إلى الصف الذي يليه، كما يستطيع الدارس من خلال هذا البرنامج أن يتقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة. التحق فيها للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ (٢٧١٧) دارس ودارسة.

**رابعًا: برنامج الدراسات الصيفية**

بدأت وزارة التربية والتعليم منذ العام ١٩٧٧م، بفتح مراكز للدراسة الصيفية في المدارس التابعة لها خلال العطلة الصيفية، بهدف تزويد الطلبة بالمعلومات ورفع مستوى ثقافتهم، وتمكينهم من اكتساب المعرفة بالاعتماد على أنفسهم، وإتاحة الفرص الحرة أمامهم لدراسة الموضوعات التي يختارونها.

وتشمل خطة الدراسات الصيفية جميع المواد الدراسية والأنشطة التربوية التي يختار الطالب منها المواد التي يرغب في التقوية أو التعمق أو التوسع فيها مقابل أجر مقداره عشرة دنانير تستوفى من الطالب، ومدة الدراسة في هذا البرنامج ستة أسابيع بواقع خمسة أيام في الأسبوع.

**خامسًا: برنامج الدراسات المسائية**

تحرص وزارة التربية والتعليم على توفير فرص التعليم للجميع بغض النظر عن أعمارهم وجنسياتهم، انطلاقاً من مبدأي التربية المستدامة و"التعليم حق للجميع"، ومن أجل ذلك قامت وزارة التربية والتعليم اعتبارًا من مطلع العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩ بفتح مراكز الدراسات المسائية لإتاحة الفرص للمواطنين الذين لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم النظامية بسبب ظروفهم الخاصة، لمواصلة دراستهم الأساسية والثانوية.

ويقصد بالدراسات المسائية: التسهيلات التعليمية التي توفرها وزارة التربية والتعليم في مدارسها (بعد انتهاء الدوام المدرسي) للأشخاص الذين يرغبون في مواصلة التعليم ، ولم يتمكنوا من تحقيق ذلك من خلال الدراسة النظامية، ويسهم الدارس في هذه المراكز بأجور رمزَّية لتغطية جانب من تكاليف هذا البرنامج؛ حيث توفر وزارة التربية والتعليم الأبنية المدرسية ومرافقها وتجهيزاتها، وإمكاناتها الفنية والتقنية خدمة للمواطنين من خلال البرنامج المذكور.

وقد عملت الوزارة على فتح المجال أمام النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل للاستفادة من البرامج المتوافرة بالوزارة؛ وذلك من خلال رفد وتزويد تلك المراكز بجميع الاحتياجات والمستلزمات المادية والفنية التي تسهم في تأمين خدماتها التعليمية لهذه الفئة من المجتمع، فضلاً عن فتح مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية بمراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة.

**سادساً: برنامج التعليم الاستدراكي**

في ظل حرص الوزارة على توفير فرص التعليم للجميع فقد عملت على ايجاد برامج تعليمية في اوقات الازمات والطوارىء بما يخدم اللاجئين فقامت الوزارة بالتعاون مع منظمة اليونسيف بداية عام ٢٠١٦/٢٠١٧ على ايجاد برنامج تعليمي يخدم الاطفال اللجئين هو برنامج التعليم الاستدراكي والذي هو برنامج تعليمي مكثف يهدف إلى توفير التعليم الأساسي للأطفال المنقطعين عن الدراسة، ضمن الفئة العمرية( ٩+ الى١٢ ما دون) ويعتبر فرصة تعويضية تعطى في ثلاث مستويات تعليمية مكثفة للصفوف الأساسية الستة الاولى( من الصف الأول و حتى السادس) على مدار ثلاث سنوات دراسية. ويتم تنفيذه والإشراف عليه من قبل وزارة التربية والتعليم. ويسعى البرنامج إلى الآتي:

- تمكين الأطفال غير الملتحقين بالتعليم النظامي من عمر (٩-١٢) عاماً من إكمال تعليمهم سواء من خلال تأهيلهم للإلتحاق بالتعليم النظامي أو إحدى برامج التعليم غير النظامي.
- علاج مشكلة التسرب من التعليم النظامي للحد من نسب الأمية وعمل الأطفال.

وقد بلغ عدد المراكز لهذا البرنامج (١٠١) مركز يلتحق فيها حالياً (٢٦٠٧) طالب وطالبة

**التحديات والصعوبات التي تواجه وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم غير النظامي**

**أ- التحديات**

- تسرب الطلبة من التعليم الأساسي والالتحاق بسوق العمل (عمل الأطفال).
- تدني الظروف المعيشية لعدد من الأسر وعدم وجود حوافز مالية للأطفال للبقاء في المدرسة.
- وجود مفاهيم خاطئة لدى بعض المجتمعات المحلية بالنظرة الدونية للتعليم وعدم اعتباره أولوية كالعمل.
- تحديات مادية ومالية.
- تحديات تتعلق بتوفر البيانات المطلوبة.
- تحديات تتعلق بإحجام بعض الدارسين عن الالتحاق ببرامج التعليم غير النظامي .

**ب- الصعوبات**

١. قلة دورات التأهيل والتدريب للعاملين في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية.
٢. ضعف التعريف بالتعليم غير النظامي وبرامجه من قبل وسائل الإعلام؛ وذلك ليتم حفز المستهدفين على الالتحاق بهذه البرامج التي تلبّي رغباتهم وتتناسب مع قدراتهم وحاجات سوق العمل.
٣. قلة الحوافز المادية والمعنوية في برامج تعليم الكبار.

٤. قلة الوسائل التعليمية الحديثة، وعدم القدرة على توفير أجهزة حاسوب لمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية؛ لمحو الأمية الحاسوبية.

**ج- الحلول المقترحة لهذه الصعوبات**

١. إسهام المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تمويل برامج التعليم غير النظامي.
٢. توفير حوافز مادية أكبر للدارسين.
٣. إيجاد برامج تلفزيونية، وإعداد دورات تثقيفية، وتوفير أجهزة حاسوب.
٤. زيادة عدد الدورات التدريبية للعاملين في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية.
٥. إبداء اهتمام أكبر من وسائل الإعلام ببرامج ومشاريع التعليم غير النظامي.
٦. التركيز على المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية، مثل مناطق الأغوار والبادية.

**تطلعات وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم غير النظامي**

رغم الجهود الكبيرة التي قامت بها وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم غير النظامي وتعليم الكبار وخفض نسبة الأمية تمهيدًا للقضاء عليها، إلا أنها تطمح في المزيد من البرامج والفعاليات التي تسهم في القضاء على هذه الآفة، وذلك من خلال العناية والاهتمام بالتعليم غير النظامي؛ لدوره البارز في إعداد القوى البشرية، وتزويد سوق العمل بحاجاته من العمالة المدرَّبة المؤهَّلة، ومواكبة كل ما يستجد في عالم العلم والمعرفة. وعليه فإن وزارة التربية والتعليم تتطلع إلى ما يلي:

١. مواصلة محاربة جيوب الأمية، والتركيز على المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية، وإعطاء الأولوية للقطاع النسائي في رفع نسب الالتحاق وفتح المراكز الخاصة بهنّ.
٢. أن تُعَدَّ برامج التعليم غير النظامي التعليمية والتدريبية جزءًا لا يتجزأ من العملية التربوية التي تُعِدُّ الإنسان للحياة من خلال:
   - وضع الإجراءات التي تضمن تكامل التعليم النظامي والتعليم غير النظامي في إطار فلسفة التربية والتعليم.
   - فتح القنوات ومد الجسور بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي.
   - تفعيل دور المشاركة الشعبية؛ لتأخذ دورها في مكافحة الأمية.
   - التعاون مع وسائل الإعلام للتعريف بالتعليم غير النظامي وبرامجه؛ لحفز المستهدفين على الالتحاق بالبرامج التي تلبي رغباتهم وتتناسب مع قدراتهم وحاجات سوق العمل.
   - الانتقال من محاربة الأمية الأبجدية إلى محاربة الأمية الوظيفية.
   - الاستمرار في تدريب أكبر عدد ممكن من معلمي الكبار لتأهيلهم فنيًا في تدريس الكبار، وإعادة تأهيل الباحثين عن العمل بما ينسجم وحاجات سوق العمل.
   - الاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات، والتركيز عليهم وتقديم الدعم لهم ومحاربة الأمية المنتشرة لدى هذه الفئة من المجتمع.

اعداد// رئيس قسم التعليم غير النظامي
عبدالله الناصر

اشراف

الدكتورة زينب الشوابكة - مديرة ادارة التعليم